الفصل الثاني:

نحو إرساء خلفية معرفية لعلم الاجتماع العائلي والطفولة والعمل الاجتماعي

تجربة عملية للمحافظة على دور الأسرة المسلمة واستقرارها من خلال المكونات الأكاديمية لهذا التخصص

صباح عيّاشي ميموني[1]

مقدمة:

يعدّ هذا الموضوع تجربة عملية "أكاديمية" ومجتمعية بالغة الأهمية، فهو يمثل نقلة "سوسيولوجية"[2] جديدة في علم الاجتماع في المجتمعات المسلمة من خلال اجتهادنا في بلورة مشروع تأصيلي على مستوى "الليسانس" و"الماستر" بما يعكس متطلبات العصر ويرتقي بالإنسان، ويحافظ على الاستقرار الأسري ويعكس تحديات الأسرة المسلمة في ظل مختلف التغيرات (الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والإعلامية، وغيرها...).

ينبغي الاعتراف بأن الإسهام المعرفي والمنهجي العربي الإسلامي في العلوم الاجتماعية يُعدّ إسهاماً هامشياً وتبعياً، ويفهم من هذا أن مرحلة تطور العلوم الاجتماعية صاحبتها الفترة الاستعمارية والانبهار بمختلف الثقافات

(١) أستاذة محاضرة بقسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية/ جامعة الجزائر٢. البريد الإلكتروني: sabahayachi@yahoo.fr.

(٢) سوسيولوجيا: علم يدرسُ المجتمعات الإنسانية والتجمعات البشرية وظواهرها الاجتماعية (المحرران).

obeikan.com

و"الإيديولوجيات" في العلوم الاجتماعية. ومن الموضوعية -كذلك- الاعتراف بأن الخلفية المعرفية الغربية قطعت أشواطاً كبيرة في البحث العلمي والخدمة الاجتماعية والعمل الاجتماعي والإرشاد والعلاج الأسري، لكنها لم ترقَ إلى فهم حقيقة الظواهر الاجتماعية والسنن الكونية في كل المجتمعات، لأنها تفتقد الدعم العقائدي والنظمي للإسلام، الذي يساعد على فهم حقيقة الإنسان والمجتمع والارتقاء بهما إلى إنسانيتهما. ومن ثمّ، نهدف من بحثنا -هذا- تقديم وجهة علمية جديدة، انطلاقاً من اجتهادنا في وضع مخططين وتخصص أكاديمي لتطوير علم الاجتماع، ومعالجة المشكلات والأمراض الاجتماعية التي تعاني منها الأسرة المسلمة اليوم، من خلال تهيئه الأسرة لأعضائها على المحافظة على المقاصد، والاعتماد على سنن الله الاجتماعية والكونية في الاستخلاف على الأرض وعبادة الله تعالى، وكذا، إيجاد آليات للتكامل بين الأسرة ومختلف المؤسسات (التعليمية والصحية والدينية والاقتصادية وغيرها...)، تعمل على إنجاح السياسات الاجتماعية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

اتبعنا طريقة منهجية دقيقة تطرقنا من خلالها إلى عالمية الأسرة الإنسانية، وخصائصها على المستويين "الماكروسوسيولوجي" و"الميكروسوسيولوجي"،[1] ثمّ بيّنا الخلفية المعرفية وتطور مجال الاهتمام الغربي بموضوع الأسرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مع التطرق إلى أبرز الثغرات المعرفية التي وقع فيها الفلاسفة والعلماء والمفكرون، وقد بينّا سبب ظهور موضوع الأسرة ثانوياً في إطار المضمون الذي يوجه انطلاق العلوم الاجتماعية، ثمّ كشفنا عن الأسباب الخفية التي عجّلت في تطور علم الاجتماع العائلي فيما بعد، ثم قمنا

(١) يستخدم تعبير "الماكروسوسيولوجي" للدلالة على الدراسات المعنية بالكليات الاجتماعية كدراسة مراحل التطور الاجتماعي، بينما يستخدم تعبير "الميكروسوسيولوجي" للدلالة على الدراسات المعنية بالجزئيات الاجتماعية كدراسة جماعات العمل ضمن مؤسسات العمل التي يراد فيها عادة الدراسات المعنية بالكل الاجتماعي، كما هي الحال في دراسة مراحل التطور الاجتماعي، والصراعات الاجتماعية وبنية السلطة(المحرران).

بتحليل أعمال العلماء والباحثين الغربيين والعرب في المجال الأسري وتحليلها. وحاولنا أن نترجم مكوّنات الخلفية المعرفية للفرد أو الجماعة أو الأسرة، من خلال اجتهادنا في بناء مخططين لإحياء الوظائف المجتمعية والحضارية لأهم وحدة اجتماعية وهي الأسرة، بوصفها وحدة أساسية من السنن الكونية والكفيلة الأولى بحماية المقومات القاعدية، التي تعطي للفرد والمجتمع معنىً لوجودهما وخصائصهما البشرية العامة، وهويتهما الوطنية أو القومية أو الدينية. كما تمثل في الوقت نفسه قاعدة الآليات الأساسية للتماسك الأسري و المجتمعي.

وأخيراً، عرضنا برنامجاً جديداً يهدف إلى المحافظة على دور الأسرة واستقرارها، وللبرنامج أهدافه ومعماره الفني وحجمه الزمني. ثم قمنا بتحليل الاعتبارات المعرفية والعلمية التي ساعدت على تدريسه بطريقة ملموسة في بعض الجامعات على المستوى الوطني (الجزائري)، وهي في طريقها للتوسع في جامعات أخرى، ويمكن أن تعمّم هذه التجربة على جامعات أخرى عربية.

أولاً: عالمية الأسرة الإنسانية وخصائصها

يعكس لنا واقع المجتمعات الإنسانية وتاريخها الدور الجوهري الذي تؤديه الأسرة الإنسانية في رسم معالم المجتمع، وتحديد طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تربط الفرد بأسرته وبمجتمعه، فلا نكاد نجد مجتمعاً يخلو من النظام الأسري، ولا نكاد نتصور حالة البشرية إذا لم تكن منتظمة في مجموعات أسرية أساسها ومفتاحها الزواج الذي "لا يقصد به مجرد استمرار الجنس وإرضاء رغبات الجسد بالأسلوب الاجتماعي المشروع، وإنما يقصد به أيضاً معان أخرى سامية كالاستقرار والوئام والصحبة الرشيدة والصداقة الصحيحة والإنجاب والعطاء الدائم بلا حساب."[1] فالأسرة بكونها مؤسسة اجتماعية تعتمد على تنظيم هيكلي أسري يمثل قاعدة الاستقرار في الحياة الاجتماعية.

(١) رجاء، الزين. "ومشكلتك"، **مجلة المرأة العربية**، سوريا، الاتحاد العام النسائي، عدد٢، أيلول ١٩٦٨م، ص١٦.

وكذلك "نستطيع الاستنتاج أن العائلة هي التي تقرّر الصّفات النوعية للسكان، هذه الصّفات التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد وقياس درجة تقدّمه ورقيه الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي."[1] فمختلف المنظمات الأخرى استقت من التنظيم الأسري وظائفها المتعددة، ومن ثمّ، أصبحت هناك علاقة ضرورية قائمة على التأثير والتأثّر بين التنظيم الأسري ومختلف المنظمات أو التنظيمات الأخرى (التعليمية والاقتصادية والسياسية والدينية...).

أما إذا انتقلنا لخصائص الأسرة الإنسانية فنجدها تتميّز بخصائص عدة، من أبرزها:

- أنها تُعدّ أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية والمجتمعية، فلا نجد أي مجتمع يخلو منها.
- لا تنشأ بالعمل الفردي وإنما بالعمل الجماعي، الذي تتفاعل فيه مجموعات عدّة فيما بينها.

بينما على المستوى الميكروسوسيولوجي تقوم الأسرة بأدوار متعددة، من أهمّها:

- أنها تُعدّ أساس استقرار وتوازن شخصية الأفراد وتوازنهم، من الناحية النفسية والعاطفية والجنسية، وذلك عن طريق الزواج.
- تمثل المكان الطبيعي للعلاقات الزوجية والأدوار المتبادلة والمتكاملة بين الرجل والمرأة.
- تُعدّ المرجع الأساسي للتنشئة الاجتماعية للأطفال وتكوين شخصيتهم، وقاعدة استقرارهم العاطفي والنفسي والاجتماعي.
- تُعدّ المنبع الأساسي للاهتمام بالوالدين ورعايتهم خاصة عند مرضهم أو كبر سنهم.

---

(١) إحسان، محمد الحسن. **العائلة والقرابة والزواج**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١م، ص٢٨.

obeikan.com

أما على المستوى "الماكروسوسيولوجي" فللأسرة أدوار متعددة كذلك، من أهمّها أنها:

- أساس بناء قواعد السلوك الاجتماعي والآداب العامة والضبط الاجتماعي.
- وسيلة لترسيخ القيم والمعايير وانتقالها من جيل لآخر.
- مصدر للعادات والأعراف والتقاليد.
- دعامة الدّين والوصية على شعائره وأشكال ممارسته.
- تشكل حصن المحافظة على اللغة، والهوية الفردية والجماعية والمجتمعية.
- تمثل عربة الوعي الاجتماعي والتراث القومي والحضاري، وتواصل تراث المجتمع من جيل إلى آخر.
- هي نظام اجتماعي يؤثّر ويتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى.

ثانياً: كيف كان الاقتراب من موضوع الأسرة في العلوم الانسانية والاجتماعية؟

كان اقتراب العلوم الإنسانية -وخاصة الاجتماعية- من موضوع الأسرة بطيئاً وصعباً في الوقت نفسه؛ لأن ذلك كان متزامناً مع انطلاق العلوم الاجتماعية قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، فقبل الحرب العالمية الأولى وبعد الحرب العالمية الثانية نجد بدايات مهمة في التّفكير الاجتماعي في هذا الموضوع، فظهرت العديد من الكتابات عن الأسرة، سواء كتابات الفلاسفة القدامى أو المحدثين من علماء الاجتماع والأدباء وغيرهم من المفكرين أمثال: أفلاطون وأرسطو وكونفوشيوس وجون لوك في الفلسفة، وشكسبير في الأدب والمسرح، والقديس أوغسطين في الدّين، وماركس وبارسونز وسبنسر ودوركايم وغيرهم؛ إذ كان يميل تفكيرهم بصفة عامة إلى التّفكير التّأملي أو المثالي أو الدّيني أو الأخلاقي (تقديم النّصائح لا أكثر)، ولم يكن

قائماً على تحليل ميداني للواقع وفق النظرة الكلية للسنن، إنّما كان تحليلاً نظرياً وفلسفياً لما يجب أن يكون عليه المجتمع، خاصة عند الفلاسفة الذين جاء اهتمامهم بالأسرة نتيجة لاهتمامهم بأمور الدّولة ومشاكل المجتمع؛ فلم تكن دراسة الأسرة لذاتها، إنّما تعرضوا إليها ضمن دراسة الكل، وبيّنوا أنّه لا يمكن للدّولة أن تتقدم وتستقرّ إلاّ إذا بُنِيَتْ كل الأنظمة (النظام الأسري التّعليمي والاقتصاديّ والسياسي...) على أسس متينّة.

إنّ تلك الكتابات -وبالأخص الفلسفية- وما جلبته من انتباه لنظام الأسرة، دفعت الدّراسات "السّوسيولوجيّة" لتناول موضوع الأسرة وأهمّيتها، كما أنّ الافتراضات الفلسفية أو الدّينيّة من أساطير وخرافات لم تتخل عنها بدايات الدّراسات التحليلية "السّوسيولوجية" كلياً، مع أنّ هذه الأخيرة كانت تستخدم في الوقت نفسه مناهج وطرق البحث العلمي وطرقه. ثمّ نجد تحولاً آخر لدراسة الأسرة في الفترة الممتدّة من ١٨٥٠م- ١٩٢٧م، فبرزت كتابات علماء الدّراسات الإنسانية والاجتماعية تهتم بأصل الأسرة وتطورها ونظامها القرابي، وأشكال الزّواج، وأصل الأنظمة العائلية (النظام الأبوي أم الأمومي)، إلا أنّ ما يميّز هذه الدّراسات هو تأثّرها القوي بالنّظرية التطورية "الداروينية" أو البيولوجية التطورية، التي ظهرت في تلك الفترة، مثل دراسات الألماني يوهان باخوفن J. Bachofen -السويسري الأصل- الذي صدر له كتابان: الأول سنة ١٨٥٢م، والثّاني: سنة ١٨٦١م عن حق الأم. يليه الأمريكي لويس هنري مورقان L. H. Morgan الذي تأثّر بأفكار باخوفن في كتابه "المجتمع القديم" ١٨٧٧م،[1] وقد كان يرى أنّ الأسرة غير مستقرّة، فهي تنتقل من شكل بدائي إلى علوي كلّما ارتقى المجتمع بفعل التّطور "التّكنولوجي" والاقتصادي. ونستشف من كتاباته الاهتمام بالأسرة من جانبها المادي فحسب.

(1) *La Sociologie* Dictionnaire Marabout université collection savoir moderne, 3 tomes Belgique : Verviers, Presses de Gérard, 1972, Tome 1, p.173

ونشير أيضاً إلى أن نظرية الاختلاط البدائي لمورقان وباخوفن -التي انطلقت من ملاحظات تمت على الهنود الحمر بأمريكا وساعدت مورقان على تفسير القرابة كمؤشر لتطور مراحل- تنطلق من غياب أي تشريع يضبط العلاقات الجنسية إلى غاية تكوين الأسرة الزواجية. فمع أن تلك النظرية حظيت آنذاك بقبول واسع من الباحثين في الحقل الاجتماعي إلاّ أن باحثين آخرين دحضوا هذه النظرية بتحليلاتهم المهمة. بعد ذلك نجد فريدريك إنجلز F. Engels -الألماني الأصل- في كتابه "أصول العائلة، الملكيّة، والدولة" الصادر سنة ١٨٨٤م،(١) وأهم ما نسجله عن إنجلز تأثره بنظرية الاختلاط البدائي للباحثين السابقين. استمرّ هذا التأثّر بأفكار الباحث الإنجليزي تشارلز روبير داروين Ch. R. Darwin إلى فترات زمنية طويلة في مختلف الحقول العلمية، وبالأخص في حقل علم الاجتماع، وأصبح الاعتماد عليها كلياً في تفسيراته لنشوء المجتمع وتطور الأسرة والزّواج وأشكاله من خلال ما كتبه عن "أصل الأنواع" سنة ١٨٥٩م، و"أصل الإنسان" الذي نشر سنة ١٨٧١م.

إن هذه الهيمنة لتلك النظرية لم تدم في الفترات الزمنية اللاحقة، وتمّ دحض هذه النظرية في القرن العشرين حتى من علماء الغرب أنفسهم في علم البيولوجيا والمختصين في علم الاجتماع وغيرهم، وأثبتوا فشلها وعدم مصداقيتها من النّاحية العلميّة والاجتماعيّة، ولم يعد الاعتماد عليها في التحاليل والتفسيرات الاجتماعيّة وغيرها كبراهين لكتاباته غير العلمية، سواء في تفسير حقيقة أصل الإنسان وعدّه قرداً ثم تطور إلى أن صار إنساناً، أو في تفسير حياة البشر وتطورهم عبر مراحل الزمن. إن هذه النظرية تنفي وجود الخالق -سبحانه-، كما تعفي هذه النظرية الإنسان من المسؤولية، من غير ما يجازى ولا يعاقب، وترى القويَّ هو صاحب الحق في العيش، وأن ليس هناك آخرة ولا جنة ولا نار.

(1) Ibid, P.23.

وبالمقابل، ومع تلك الدراسات الفلسفية والنظرية عن الأسرة، نجد -في هذه الفترة ولأول مرة- اقتراباً للواقع الأسري، إلاّ أننا نستشف من خلال النتائج والتحاليل الميدانية غياباً كلياً للنظرة المعرفية التي تتسق فيها معارف الوحي ومدارك العقل، كما فعل العالم الفرنسي فريدريك لوبلاي Le play الذي كان السبَّاق في القيام بالدراسات الميدانية وتطوير تقنيات البحث (أدوات المسح الاجتماعي والمقابلة والاستبانة)، فلم يكن يهتمّ بالنّظرية التطوريّة مثل سابقيه، بل كانت دراساته "إمبريقية"،[1] فدرس الأسرة وميزانياتها عند فئة العمّال الأوروبيين، وذلك في كتابين، الأول: "العمّال الأوروبيون" عام ١٨٥٥م، والثاني: "الإصلاح الاجتماعي وتنظيم الأسرة"، وتتجلى أسباب رفضه للنظرية التطورية من خلال "دفاعه عن النظرية التقليدية لأوغست كونت التي كانت ترتكز على نصوص التوراة والإنجيل والتي تقدم الأسرة الأبوية أحادية الزواج"[2] على أنها الخلية الاجتماعية الأصلية، ودعمتها المدرسة "الأنثروبولوجية" الثقافية الأمريكية التي سعت مع أعمال لووي Lowie إلى البرهنة على أن الأسرة سبقت العشيرة"[3] وليس العكس. وأضاف باحثون آخرون أن أصل البشرية وشكل الزواج كان أحادياً.

وبعد الحرب العالميّة الأولى إلى ما بعد الحرب العالميّة الثانيّة، أخذت تتطوّر نظريات علم الاجتماع في مجال الأسرة، خاصّة في أمريكا، وأصبحت الأسرة موضوعاً للدراسات "الإمبريقية". وفي فرنسا برز كلود ليفي ستروس Claude Lévi-Strauss الذي اعتمد على المنهج البنائي، وبيّن أن الأسرة ليست نتيجة لنزعات "فيزيولوجية" أو نفسيّة ولكنها تنبع من التنظيم الاجتماعي. أما دوركايم Durkheim -الذي يُعدُّ أول من بيّن قانون التقلص Contraction-

(١) الإمبريقية: توجه فلسفي يؤمن أن كامل المعرفة الإنسانية تأتي بشكل رئيسي عن طريق الحواس والخبرة (المحرران).

(٢) يقصد بأحادية الزواج، زواج رجل واحد مع امرأة واحدة.

(3) *La Sociologie* , Op-cit, P.23.

فيرى أنّ الأسرة مؤسّسة اجتماعيّة نشأت بفعل أسباب اجتماعيّة، وينطلق من قاعدة مفادها أن الأسرة تتقلّص كلّما توسّع المحيط الاجتماعي وتعقّد، وهذا التّطور ينطلق من الشّكل الأول للأسرة كتجمع سياسي منزلي واسع متمثّلاً في العشيرة ومنتهياً بالأسرة النواتيّة مروراً بمراحل مختلفة. وقد طوّر الباحث الفرنسي مارسيل موس Marcel Mauss أبحاث دوركايم، فلاحظ أن هناك تعايشاً فعلياً في الواقع بين الأسرة الزواجيّة (النواتية) والممتدة. أما جرمين تيليون Germaine Tillions –الباحثة الفرنسية المختصة في دراسة الإثنولوجيا–[1] فتضيف إلى تحليل ليفي ستروس L.Strauss أبعاداً أساسية تسمح بشرح التغيرات الاجتماعيّة والأسريّة، وهي الأبعاد الاقتصاديّة والديموغرافية والثقافيّة. أما بارسونز Parsons فقد اعتمد على الاقتراب البنائي الوظيفي الذي يندرج في إطار النظريّة البنائيّة الوظيفيّة للأسرة، وفي نظره لا تُعدّ الأسرة مجموعة صغيرة معزولة ولكنها نظام فرعي متفاعل مع الأنظمة الفرعيّة الأخرى في إطار النظام الاجتماعي، وتتفرع نظريته إلى نظريّة لوظائف الأسرة (نظرية لبناء الأسرة) ونظرية لأدوار الرجال والنساء.

ثالثاً: لماذا ظهر موضوع الأسرة ثانوياً في إطار المضمون الذي يوجّه انطلاق العلوم الاجتماعية؟

لقد تعاقبت محاولات عدّة لتحليل الأسرة منذ قرنين تقريباً، وكانت كثيراً ما تعبّر عن صراعات "إيديولوجيّة" حول النموذج الأسري السليم (القويم) L'orthodoxie Familiale، ومن علماء الاجتماع من فضّل عدم الخوض في علم الاجتماع العائلي، لاهتمامه بتخصّصات أخرى في علم الاجتماع مثل جورج قرفيتشGeorges Gurvitch الذي لم يخصّص أي محور عن علم الاجتماع العائلي في كتاباته، في حين نجد باحثين كثيرين آخرين قد

(١) يقصد بالإثنولوجيا: العلم الذي يدرس الأجناس والسلالات البشرية في نشأتها وخصائصها المميزة (المحرران).

خصّصوا على الأقل أحد الفصول في بحوثهم الاجتماعية المختلفة، أو قاموا ببحوث وخصصوها لبعض القضايا الخاصة بالأسرة مثل: ألان جيرار Alain Girard في مجال "الديموغرافيا" الاجتماعية، أو غيره من الباحثين الذين قاموا ببحوث ميدانية معاصرة.

يمكننا إرجاع أسباب ظهور موضوع الأسرة ثانوياً في إطار المضمون الذي كان يوجه انطلاق العلوم الاجتماعية إلى ثلاثة عوامل أساسيّة، مرتبطة باقترابات فكريّة وإيديولوجيّة متناقضة، هي:

- لم يحاول العلماء أن يجعلوا من موضوع الأسرة موضوعاً علمياً خاصاً، بسبب الاقتراب الماركسي وهيمنة أفكاره الماديّة على أفكار وتحليلات كثير من علماء الاجتماع، فكارل ماركس Karl Marx لا يعدُّ الأسرة إلا بنية فوقيّة تعكس الاغتراب الموجود في النّظام الإنتاجي المادي، وهذا يدلّ على أنّ الاقتراب "إيديولوجي".
- أما الاقتراب الوظيفيّ، فيتميّز بنظام فكري مختلف يحمل رؤية لنموذج عائلي يتماشى ومصلحة المجتمع الصّناعي (شكل يتأقلم بالطّبع مع التطوّر التكنولوجي)، فالأسرة الزواجية هيّ التّي تمثل النّمط المتطوّر نسبيّاً للتّقسيم الاجتماعي للعمل. وهنا نجد دوركايم له رؤية مشابهة لتقسيم العمل، لكنّه في الوقت نفسه لا يقيم دوراً للأسرة وتطورها في المجتمع، فهو ينفي أن الأسرة أصل البشرية، مما انعكس سلباً على أفكاره وتحاليله "السوسيولوجيّة"، وقد جمع هذه الأفكار المغالطة من كتابات الرّحالة والمؤرخين عندما درسوا بعض القبائل، خاصة قبيلة أرونة Arunta بأستراليا، وهو بدوره أخطأ منهجياً عندما عَمّم نتائج تلك الملاحظات على كل المجتمعات.
- اقترابات أخرى كانت نابعة من علم النّفس ويمثلها فرويد Freud وأتباعه عندما تناول العلاقات الشخصيّة بين الأشخاص داخل الأسرة أو خارجها،

وأظهرها في مخططه الشهير "المثلث الفرويدي"، وحصر كلّ العلاقات في "عقدة أوديب" الغريزيّة التي لها تفسير جنسي بحت.

رابعاً: لماذا تعجل تطور علم الاجتماع العائلي؟

لقد تعجّل تطوّر علم الاجتماع العائلي نتيجة ارتباطه بالتدهور الاجتماعي والديمقراطي في الستينات والسبعينات، خاصّة في المجتمعات الغربيّة. هذه العجلة قدمت شيئاً كثيراً ليومنا من خلال الدراسات "الإمبريقية" المكثّفة ذات المناهج المختلفة حول التشكلات الأسريّة التي تزايدت بطريقة مدهشة وفقاً لأهميّة التحوّلات التي كانت، كانخفاض الزّواج والخصوبة، وارتفاع نسب الطلاق، والتعايش الزوجي Cohabitation LA، والولادات خارج الزّواج...، في الوقت نفسه وجد علم الاجتماع العائلي نفسه منغلقاً في الخطابات التحرريّة و"الإيديولوجيّة" والسياسيّة، فبعضهم وصف الأسرة انطلاقاً من مصطلحات علائقية بحتة، وآخرون استعملوا مصطلحات علاقات اجتماعية قائمة على عدم المساواة بين الطبقات والجنسين؛ فالنّظريات الجزئية أحياناً تتداخل فيما بينها وأحياناً أخرى تتناقض مع نفسها، فنجد بارسونز –مثلاً– عدواً للحركات النسويّة التي برزت في السبعينات وظهرت باسم حركات تحرر المرأة والشّباب؛ هذه الحركات رأت أن الأسرة بكونها مؤسّسة تجاوزها الزمن، فلو أحدثنا مقارنة بين علم الاجتماع العائلي في فرنسا وأمريكا، لوجدنا أن الأول لم يكن تخصصاً قائماً بذاته، بل هو مدمج في مجالات أخرى مثل "الديموغرافيا" الاجتماعية، وأنّه اتّسم ببطء تكوين حقل خاص به، ثم تميّز بالسّرعة بسبب ضغط الحركات النسويّة ومشاريع بحث نسوية، بخلاف المساعي الأمريكيّة التّي تطورت فيها الدّراسة الأسريّة والتّساؤل عن الأدوار والجّنس. وقد ساهم بارسونز كثيراً في ذلك، بالرغم من الانتقادات التي وجهت له. برز أيضاً الكتاب المُهم "علم اجتماع العائلة" للباحثة الفرنسية أندري ميشال Andrée Michel الذي ألفته سنة ١٩٧٢م، وأعيد طبعه في سنة ١٩٧٨م. ويبقى تحليل أندري ميشال مميّزاً في

دراسة الأسرة بوصفها وحدة من أشخاص يتفاعلون مع بعضهم بعضاً، كل واحد منهم يشغل وظيفة داخل الأسرة ويتحدد بعدد معيّن من الأدوار.

أمّا في الثمانينات فنجد أن المقاربة الاقتصادية للأسرة ارتبطت بهيمنة شرعية الخطاب الاقتصادي، "الذي كوّن صورة لعلاقات أسريّة مطابقة للعلاقات التجاريّة، سواء بالنسبة للحياة الأسريّة أو خارجها، فتظهر وكأنّها تتكون انطلاقاً من حسابات و"استراتيجيات" يسود فيها التّقييم المادّي للعوامل مثل: العاطفة والعمل المنزلي والطاقة المستخدمة، الأمر الذي يحوّل العلاقات بين الأطراف المعنية إلى متاجرة فيما بينهم."[1]

لقد خصّص كتاب "السُنّة السّوسيولوجية" سنة ١٩٨٧م l'année sociologique ملفاً لعلم الاجتماع العائلي (١٩٦٥م -١٩٨٥م)؛ إذ انطلق من مشاكل وقضايا الساعة، خاصة في "الديموغرافيا". وقد صرّح كل من كيليغهارس وروسل Keller Hals et Roussel الّـذَيْن جمعا كل النّصوص المتعلقة بالأسرة، بما يلي: إذا كانت الأسرة قد أصبحت موضوعاً لتخصّص علمي معروف فهذا لا يفسّر بالتّطور الدّاخلي لموضوعه، ولا بتراكم المكاسب التي سمحت فجأة للوصول إلى العتبة، ولكن من خلال ملاحظة التّغيرات المهمة غير المتوقّعة التي قدّمت للبحوث عن الأسرة حقلاً جديداً وصبغة للاستعجال بالدراسة. ومن القفزات العلميّة المرتبطة بالتغيّرات وتحقّقت في عشرين سنة نجد: الطّلاق، ونقص نسبة المواليد، ودخول المرأة سوق العمل، وازدياد نسبة المخادنة بين الشباب، وارتفاع المواليد خارج الزّواج [...]، هذه المواضيع أدّت إلى اهتمام أيضاً بعدّة تخصّصات مثل: "الديموغرافيا"، والقانون الاجتماعي، وعلم النّفس الإكلينيكي، واقتصاد العمل، وعلم الاجتماع بكل ما يحمل من تخصّصات."[2]

(1) Le Gros, Bernadette Bawin. *Sociologie de la famille, le lien familial sous question*, Paris: Bruxelles, De Boeck université, 1996, P.17.

(2) Taon, Marie Blanche et de Peslorian, Geneviève. *Sociologie contemporaine- Sociologie de la famille et des rapports sociaux de sexe*, Grenoble : P.U.G, 1984, P.442.

إنّ علم الاجتماع في المجال العائلي يعرض علينا اقتراباً جديداً يرتبط بانشغالات الحركة النسويّة، بما يخصّ إعطاء مكانة صحيحة لمتغيّر "الجنس" في العلوم الاجتماعية، وهذا يقودنا إلى النّظر إلى الأسرة ليس فقط بوصفه شكلاً خاصّاً بالعلاقات أو التّفاعلات بين الأفراد، ولكن أيضاً بوصفه مكاناً تلعب فيه العلاقات بين الجنسين خارج الأسرة دوراً أساسياً في العلاقات الطبقية. ظهر ذلك خاصة مع باحثات أمثال: ميشال بيرو Michèle Perrot، وأنياس بيترو Agnès Pitrou.

أمّا فترة التّسعينات، فقد تميّزت بقلق اجتماعي سياسي على مستقبل التضامن ومكتسباته؛ إذ أرجعت إلى الواجهة أهمية الأسرة كفضاء مفضل للتبادلات والنّمو العاطفي والمعاملات التي لا ترتكز على ثمن المنفعة، ولكن تعتمد على الهبة والتبادل والإنصاف، غير أن إعادة الاعتبار للأسرة التي رافقتها عملية توسيع القرابة لا تعني أبداً الرجوع في هذه المجتمعات (الغربية) إلى الواجبات التقليدية المنبثقة عن الأخلاق البرجوازية والدّينية، فالخصوبة انخفضت إلى أدنى نسبة عند أغلبية البلدان الغربية، بينما تضاعفت الولادات خارج الزواج إلى جانب الطلاق، وتحوّلت الأدوار المنزلية جذرياً (نتزوج، نبقى مع بعض، ننجب أطفالاً)، كل هذه العمليات أصبحت لا تحمل الطابع الإلزامي، بينما الرابطة الوحيدة الآن -تتحدد بعامل السعادة التي تمنحها الأسرة للأفراد- انتقلت من مرحلة ما بعد الأخلاق، وأصبح يهيمن عليها منطق استقلالية الأفراد، والتّزويج الشخصي الذي يراعي المنفعة الشخصية دون العائلية. وفي هذا السّياق المتّسم بالأزمة الاجتماعية الكبرى Crise Macro-sociale فإنّنا نتساءل عن الرّهانات السياسيّة و"الإيديولوجية" التي تغطي الأسرة المعاصرة، علماً بأنّ إعادة إنتاج الأفراد والتنشئة الاجتماعية قد توقفنا لدى العديد من الأفراد، ولم تعد غاية في حدّ ذاتها، خاصّة من التسعينيات إلى يومنا في بعض المجتمعات الأوروبية والعربية.

خامساً: تحليل أعمال العلماء والباحثين الغربيين والعرب في المجال الأسري

ما قدّمناه سابقاً من مسح وتحليل منهجي يمثل حوصلة لأهم أعمال العلماء والباحثين ومجهوداتهم في الدراسات الأسرية، سواء كانت فلسفية أو نظرية أو "إمبريقية" -ميدانية- في المجتمعات الغربية، ليس من باب التعرف عليها فحسب، وإنما بهدف الكشف عن تأثيرها في الفكر الاجتماعي المعاصر لأغلبية العلماء والباحثين العرب في العلوم الاجتماعية وخاصة في علم الاجتماع، فالانبهار الكبير بالنظريات الأسرية والدراسات "الإمبريقية" الغربية قد بدا جلياً في تحليلاتهم وكتاباتهم، خاصة عند الجيل الأول والثاني والثالث من علماء الاجتماع العرب، من نهاية الخمسينات إلى بداية التسعينات، وفي هذا الصدد فإننا نجد ما يلي:

- قدّمت معظم الأعمال العربية بمنظورين: المنظور "الأنغلوساكسوني" والمنظور الفرنسي، اللذيْن يرتبطان بمجتمعاتهما المختلفة عن واقع المجتمع العربي الإسلامي.
- يلاحظ تراكم العديد من المؤلفات عند الجيل الأول والثاني -خاصة في الستينيات والسبعينيات-، واتسمت أغلبها بالترجمة الركيكة والتكرار الممل في عرض أشهر الأعمال النظرية لمشاهير الرواد الغربيين الذين يرون أنهم المؤسسون الحقيقيون لعلم الاجتماع، في حين هناك إهمال متعمّد لابن خلدون؛ المؤسس الحقيقي لهذا العلم، وربما يعود السبب في ذلك إلى كون هؤلاء المؤلفين العرب قد تخرجّوا في جامعات أوروبية وأمريكية، وهو ما أثّر في اتجاهاتهم الفكرية في مجال البحث والتأليف، في الوقت الذي يجهلون فيه تاريخ بلدانهم وتراث شعوبهم الإسلامية، أو يتعرفون على ذلك على نحو مشوّه أو محرّف كما يعرضه بعض المستشرقين.

- عندما نقوم بحصر عدد المؤلفين العرب وكثافة أعمالهم كمياً ونوعياً، فإن ذلك يجعلنا نعتقد أن الدوافع التجارية و"الإيديولوجية" هي الأسباب الأساسية الكامنة وراء تلك الأعمال لعقود عدة من الزمن، ونذكر من بين هؤلاء المؤلفين:

• علي عبد الواحد وافي -رحمه الله-: سوداني الأصل ومصري الجنسية، حصل على البكالوريوس والدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة السوربون في باريس، وكان أول رئيس لقسم علم الاجتماع في الجامعة المصرية، تضمن إنتاجه العلمي مؤلفات عدّة عن ابن خلدون واللغة والأدب وعلم الاجتماع والاقتصاد السياسي والأسرة والإسلاميات والهنود الحمر في أمريكا، وكان أشهرها كتاب "الأسرة والمجتمع"، غير أنه لم يؤلف أي كتاب يخص المجتمع المصري. توفي سنة ١٩٩١م.

• حسن الساعاتي -رحمه الله-: أحد رواد علم الاجتماع في مصر والعالم العربي. حصل على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة لندن عام ١٩٤٦م، وألف في مواضيع عدّة من الخمسينات إلى التسعينات: في علم الاجتماع الجنائي وعلم الاجتماع القانوني وعلم الاجتماع الخلدوني، وقواعد المنهج وعلم الاجتماع الصناعي، له نظريات عدّة من بينها "نظرية الوعي المصري للعدالة" التي تعد مفتاحاً للشخصية المصرية، لكننا لم نلمس إشارات لنظرية خاصة بالأسرة المسلمة المعاصرة. كان شديد الاهتمام بالدراسات الميدانية وخاصة دراسة ظاهرتي انحراف الأحداث وأطفال الشوارع. وتميزت أعماله بالدقة العلمية والريادة في مجال التأصيل الإسلامي لعلم الاجتماع، مع حداثة هذا التوجه الذي تستدعيه الضرورة المنهجية لدراسة الظواهر الاجتماعية في إطارها التاريخي والمجتمعي الأصلي، وقد توفي سنة ١٩٩٧م.

- علي الوردي -رحمه الله-: وهو عالم اجتماع عراقي، حصل على الماجستير سنة ١٩٤٨م وعلى الدكتوراه سنة ١٩٥٠م من جامعة تكساس الأمريكية، تأثر كثيراً بمنهج ابن خلدون وبموضوعيته، وأنتج مؤلفات متعددة حول مجتمعه وتاريخ هذا المجتمع. من أشهر كتبه "لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث" (٨ أجزاء)، لكنه لم يتوصل إلى إنشاء معرفة جديدة وصائبة لعلم اجتماع ذي طابع عربي. توفي سنة ١٩٩٥م.
- السيد بدوي: وهو باحث مصري، نشر بعض الكتب المتعلقة بالتراث والإجرام والأخلاق، بالإضافة إلى مؤلفات أخرى تتعلق بالفكر الفرنسي (دون صبغة نقدية)، لكنه لم ينتج أي مؤلف خاص بالفكر المصري.
- سناء الخولي: باحثة مصرية، حصلت على الدكتوراه سنة ١٩٧٢م في موضوعها "التغير الاجتماعي والتكنولوجي وأثره في الأسرة المصرية بنائياً ووظيفياً". كتبت عن علم الاجتماع ومبادئه، وتخصّصت في الدراسات الأسرية. لها مؤلفات عدّة من بينها: "الزواج والأسرة في عالم متغير" سنة ١٩٧٤م، وهي دراسة نظرية وميدانية عن الأسرة، تطرقت فيها إلى بعض التصورات العامة عن الأسرة والتغير وآثار التكنولوجيا على الأسرة، ثم عرضت النظرية "السوسيولوجية" في التصنيع والأسرة وقيم الاختيار والزواج والعلاقات الداخلية والخارجية للأسرة، ولها كتاب آخر هو "الأسرة والحياة العائلية" سنة ١٩٨٤م. حاولت أن تفهم الواقع المصري وتحلله وتفسره، ولكن ببصمات الخلفية المعرفية الغربية بدلاً من الغوص في حقيقة الظواهر الاجتماعية في المجتمع العربي. يلتقي معها في ذلك:
- زهير حطب، من لبنان، ويحمل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع الأسرة من فرنسا، وهو مختص في التربية، وله مؤلفات عدّة من بينها "تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة"

سنة ١٩٧٦م. يربط في مؤلفه هذا بين التغيرات في المجتمعات العربية (مكانة المرأة والهجرة، ووظائف الأسرة، والعلاقات الوالدية) والتغيرات في الظواهر الأسرية، وقد وجد أن عملية الاختيار أصبحت تميل إلى الفردية ولم تعد مقيّدة بضوابط صارمة.

- مصطفى الخشاب: عالم اجتماع مصري تأثر كثيراً بالمدرسة "الدوركايمية"،[1] نشر بعض المؤلفات التي تتعلق بالنظريات الإنجليزية والروسية والأمريكية دون التطرق إلى النظريات ذات الطابع العربي.
- سامية حسن الساعاتي: كتبت عن ابن خلدون: الجريمة، والسحر، وأسماء المصريين ودلالاتها، وساهمت في بلورة البحوث الميدانية من خلال كتابها "تصميم البحوث الاجتماعية الجريمة والمجتمع" سنة ١٩٨٣.
- إحسان محمد الحسن، من العراق، يحمل شهادة دكتوراه من جامعة لندن، وله أكثر من سبعين كتاباً منها "العائلة والقرابة والزواج- دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي" سنة ١٩٨٥م، ربط فيه بين التعليم وخروج المرأة للعمل والاستقلال السكني من ناحية، وتغير تقاليد الاختيار الزواجي من ناحية أخرى، وأن هذا لا يحدث في جميع الطبقات -الطبقة العمالية لا تزال محكومة باختيار الأسرة وموافقتها-، ولاحظنا توظيفه لبعض المفاهيم الماركسية (كالطبقة العمالية) مع أن الأمر يختلف في الوطن العربي؛ إذ لا توجد فيه طبقتان اثنتان مثلما حدث في أوروبا في الصراع -عبر التاريخ- بين الطبقة العمالية (البروريتارية) والطبقة الحاكمة.
- أمّا عبد الغني المغربي، من الجزائر، الذي يحمل شهادة الدكتوراه من السوربون بفرنسا، فكان أول من نادى بتأسيس مدرسة "سوسيولوجية"

(١) نسبة إلى دوركايم عالم الاجتماع الفرنسي المعروف.

مغاربية منذ سنة ١٩٧١م.[1] كتاباته كلها مهمة؛ نلمس فيها الجرأة العلمية والاعتماد على ملاحظات صائبة من الواقع. له مؤلفات عدّة نذكر منها: "الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون"، و"الفلاحون الجزائريون"، و"العالم الإسلامي"، و"السياحة الشعبية بالجزائر"، و"السينما والثقافة والشخصية بالجزائر"، و"المنظومة التربوية".

- مصطفى بوتفنوشات، من الجزائر. حصل على الدكتوراه سنة ١٩٧٧م من جامعة بوردو بفرنسا، قام بالدراسة الميدانية في كتاب يتعلق بالأسرة الجزائرية يتصل بـ: تطورها وخصائصها الحديثة سنة ١٩٨٠م، ونشر مؤلفات أخرى تتعلق بالثقافة والتغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري. نلمح في كتاباته إبعاد كل تحليل تأصيلي، فهو لا يؤمن بأي نظريات أخرى سوى النظريات الغربية، لأنها -بحسبه- تتميز بالعلمية في تفسير الظواهر الاجتماعية. ونستشف أن تحليلاته المتعلقة بالأسرة كانت وصفية وغير متعمقة في فهم السياق المعرفي للسلوك الفردي والجماعي وتفسيره انطلاقاً من خصوصية المجتمع الجزائري المسلم.
- محمد السويدي -رحمه الله-، والجيلالي ساري، الجزائر، اللذان لهما كتابات كثيرة ويمثلان الجيلين الأول والثاني في علم الاجتماع.
- عبد الوهاب بوحديبة، من المغرب. ألف كتاباً يتسم بأهمية كبيرة صدر في تونس سنة ١٩٩٥م، بعنوان: "بحوث سوسيولوجية: تواصلات وانقطاعات بالمغرب العربي"، شكك فيه بفعالية المعرفة "السوسيولوجية" الغربية المطبقة آلياً على المجتمعات المغاربية. نشر قبل ذلك مؤلفات عدة نذكر من بينها: "البحث عن المعايير المفقودة" في تونس سنة ١٩٧٣م، و"الجنس في الإسلام" في باريس ١٩٧٥م.

---

(١) نشير إلى أن كل العلماء والباحثين في المغرب العربي وخاصة من الجيل الأول والثاني والثالث كانوا يكتبون باللغة الفرنسية.

- عبد الباقي الهرماسي: اشتهر بفضل الدراسة التي نشرت في سنة ١٩٧٥م بباريس تحت عنوان "المجتمع والدولة في المغرب العربي"، وقام بتقديم هذا الكتاب "السوسيولوجي" الفرنسي المستشرق ماكسيم رودينسون Rodinson Maxime المعروف بمؤلفاته عن العالم الإسلامي. ويقدم هذا الكتاب عرضاً شاملاً ومستقبلياً عن المغرب العربي على ضوء ماضيه البعيد وحركات التحرير الوطنية، علاوة على المشكلات الحساسة الخاصة بالتنمية في كل بلد.
- عبد الكبير خطيبي، من تونس، له مؤلفات عدّة باللغة الفرنسية عن: الرواية المغاربية، وازدواجية اللغة، ورموز الشريعة الإسلامية، والحقل الرمزي للمجتمع في المغرب الأقصى، والنقد المزدوج.
- "السوسيولوجية" والكاتبة التونسية: فاطمة مرنيسي، التي تنتمي للحركات النسوية المناهضة لتحرر المرأة. وتتميّز جلّ مؤلفاتها بتمحورها حول وضع المرأة ومكانتها في البلدان العربية الإسلامية المعاصرة، وقد بنيت إشكاليتها على تعددية المكانة التي عرفتها المرأة المسلمة طوال تاريخ العالم العربي الإسلامي. وحاولت كسر عدّة محظورات Tabous. استغلتها عناصر ذات نفوذ تقليدي تظهر دائماً قصور المرأة، وتكمن نقطة الانطلاق لتوظيف إشكاليتها في الكتاب الذي صدر سنة ١٩٨٣ بباريس تحت عنوان "الجنس والإيديولوجيا والإسلام".
- مجد الدين عمر خيري من الأردن، قام بتغيير الوجهة النظرية في الطرح للمرنيسي من خلال دراسته الميدانية: "بناء السلطة في الأسرة العربية المعاصرة في الأردن" سنة ١٩٨٥م. تطرق إلى التغيرات التي حدثت في بنية الأسرة، والتعليم والاستقلال الاقتصادي، وزيادة المشاركة في القرارات، ونمط اختيار الشريك، واختيار الأهل الذي يختلف حسب العمر وينتشر بين المراحل التعليمية الأدنى من التعليم الجامعي.

- إبراهيم عثمان، من الأردن، توصل إلى وجود علاقة بين ما يحدث من تغيرات (الهجرة والتعليم ودرجة التدين) بعملية الاختيار الزواجي من خلال مؤلفه "التغيرات في الأسرة الحضرية" سنة ١٩٨٦م، وأظهر تغيرات أخرى كازدواجية المواقف عند الشباب، وتغيرات في فترة الخطوبة ومدى تقبل وجود علاقات شخصية قبل الزواج.
- معن خليل عمر، وهو من أصل عراقي، ويحمل الدكتوراه من أمريكا. تتلمذ على يد عالم الاجتماع المعروف هربرت بلومر. ومن خلال كتاباته يظهر جلياً اعتماده الكلي على النظريات الغربية والمناهج -مثلما لاحظنا عند سابقيه من مختلف البلدان العربية-، مع التنويه باجتهاده المتواصل نحو علم اجتماع عربي. له مؤلفات عدة منها: "نقد الفكر الاجتماعي المعاصر: الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي" سنة ١٩٨٣، و"نحو اجتماع عربي"، و"نحو نظرية عربية في علم الاجتماع"، و"معجم علم الاجتماع"، و"علم اجتماع المعرفة"، و"نظريات معاصرة في علم الاجتماع"، و"علم اجتماع الفن"، و"علم اجتماع الأسرة"، و"مناهج البحث في علم الاجتماع"، و"التغير الاجتماعي ٢٠٠٤"، و"البناء الاجتماعي: نظمه وأنساقه".
- بهاء الدين خليل تركية، من الأردن، اشتهر بمؤلفه "علم الاجتماع العائلي" سنة ٢٠٠٤م.
- حمدي عبد الحميد أحمد مصطفى، من مصر، حول "الاتجاهات النظرية المفسرة للنزاع الأسري" سنة ٢٠١٠م.

وتميزت البحوث والدراسات الصادرة منذ عام ٢٠٠٠م إلى يومنا بعددها الهائل، وأصبحت تصوب اهتماماتها بالدراسات الميدانية، لكنها لم تستطع -في مجملها- أن تقدّم حلولاً للمشكلات الأسرية بنجاح، نظراً للثغرات الموجودة في انطلاقاتها التحليلية والتفسيرية، التي تمزج بين الشخصية عربية

والقلم عربي -لكن- بالتفكير الغربي، وأحياناً بين الشخصية العربية والقلم الغربي والتفكير أيضاً.

- مع كثرة المؤلفات التي لاحظناها، بقيت الممارسة "السوسيولوجية" محصورة في الجامعات، ولا تساهم في إثراء الثقافة "السوسيولوجية" وتدعيم التوجه العام للتنمية الاجتماعية الشاملة وفق خصوصية المجتمعات المسلمة؛ فأغلبية الممارسات هي عملية إعادة اجترار للنظريات الغربية دون التعرف على الأرضية الثقافية والاجتماعية لأصحاب هذه النظريات أو تقويمها، أو معرفة الصيرورة التاريخية لمجتمعاتهم، أو الاطلاع على مناخهم العلمي الفكري، أو اتخاذ موقف من النظرية؛ من حيث فوائدها أو مضارها.

- ضعف الفعالية وروح الإبداع، بسبب جمود المناخ الفكري وعدم تشجيعه روح الابتكار، فلم ينجح علماء الاجتماع في تطوير علم اجتماع يتناسب وثقافة مجتمعاتهم للإسهام في التنمية الشاملة مع ما قدّموه من مجهودات، وإنما اكتفوا في معظم الحالات بتبسيط المفاهيم العلمية الغربية أو بكتابات نظرية عن الأسرة المسلمة في الاسلام وليس كما هي في الواقع، أو أن تلك الدراسات كانت ترتكز على استخدام "دوغماتي"[1] للنظريات الاجتماعية الغربية، كالنظريات الماركسية أو الوظيفية الليبرالية. وساهم رجال الفكر والسياسة في توظيف تلك النظريات الغربية توظيفاً شكلياً (أو سيئاً) في الخطاب والممارسة وحاولوا إقحام مفاهيم غربية مجردة من سياقها الاجتماعي التاريخي، كمفهوم العلمنة والعصرنة وحقوق الإنسان وحرية المرأة والصراع.

ونشير إلى أن ثمة اجتهادات ومجهودات متواصلة لعلماء وباحثين عرب في حقل علم الاجتماع، يُعدّون على الأصابع، غير أنهم -بفضل العزيمة والإرادة

(١) دوغماتية، أو دوغمائية: كلمة أصلها يوناني، تعني: التعصب لفكرة ما دون قبول مناقشتها (المحرران).

العلمية التي توفرت عند العلامة ابن خلدون المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع- قدّموا إبداعاً علمياً يرتبط بالخلفية المعرفية والواقع المعاش في المجتمعات المسلمة، أمثال: نبيل محمد توفيق السمالوطي، من مصر، ونخبة من الباحثين في الجزائر والمغرب والأردن، كرسوا مجهوداتهم لتأصيل علم الاجتماع وتفعيله في المجتمعات الإسلامية والإنسانية.

سادساً: الخلفية المعرفية ودورها في المحافظة على الأسرة والبناء المجتمعي والحضاري

لو أردنا أن نفهم حقيقة الظواهر الاجتماعية التي تعيق سيرورة التنمية الاجتماعية، انطلاقاً من الأسرة وسنن استخلاف الإنسان على الأرض، لوجدنا أن ما تعانيه اليوم بعض المجموعات الإنسانية من انتشار للأمراض الاجتماعية، وتفاقم للمشكلات في حياتها اليومية، إنما له علاقة باختلال كلي في منظومة القيم والسلوك. ولو دققنا أكثر لوجدنا ذلك مرتبطاً بطبيعة الخلفية المعرفية التي كان لها تأثير -بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- في تفكير الأفراد والمجموعات وسلوكهم الاجتماعي وحقيقة وجودهم، الأمر الذي يتطلب إحياء الوظائف الحضارية لأهم وحدة اجتماعية (وهي الأسرة) بوصفها وحدة أساسية من السنن الكونية، والكفيلة الأولى بحماية المقوّمات القاعدية التي تعطي الفرد والمجتمع معنىً لوجودهما وخصائصهما البشرية العامة، وهويتهما الوطنية أو القومية أو الدينية؛ فهي التي تقوم بإعادة صقل الخلفية المعرفية المرغوب فيها عبر الزمان والمكان، من خلال التنشئة الأسرية والاجتماعية لأبنائها أو أفرادها. وعليه، لا يتحقق الاستقرار والصلاح في الأرض أو في المجتمع أو في الدولة إلاّ بصلاح الفرد وتنشئته وفق قيم ومعايير تتماثل مع الموروث الثقافي، والخصوصيات الحضارية للمجتمع العربي المسلم.

إنّ كلاً من المخطط الأول والثاني -اللذين سيأتي عرضهما لاحقاً- يُوضِّحان العناصر الضرورية التي تجسد مفهوم الخلفية المعرفية في السلوك

الفردي والجماعي. وتقوم الخلفية المعرفية بتبصير الأفراد برسالتهم ووظائفهم واستخلافهم في الأرض، ومن ثمَّ، فهي دستور حياة يتكون من مجموعة من المفاهيم المعرفية والقيم والمعايير والحقائق الإدراكية السابقة للعقل، انطلاقاً من طبيعة الإنسان وتركيبته "الفيزيولوجية" والفكرية والعاطفية، تتسق فيه معارف الوحي ومدارك العقل. أما العناصر الضرورية للخلفية المعرفية فهي على الترتيب: الدين والثقافة والقيم والفكر والعاطفة، ولا يمكن تفعيل هذه العناصر وتنشيطها إلاّ بعنصرين آخرين هما المنهج والتجديد:

١- الدين:

يرتكز الدين على التوحيد والعقيدة، والمحافظة على المقاصد التي هي من معارف الوحي، وقد تجسدت كلها في الدين الاسلامي من خلال القرآن الكريم وسنة نبينا محمد ﷺ، فهو دين وافٍ، ولم يترك أية مسألة تعيق تفكير الإنسان أو تحيّره إلاّ وتطرق إليها، قال تعالى: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴿٣٨﴾ ﴾ [الأنعام: ٣٨]، ويتميّز كذلك بالثوابت؛ عقيدة وشريعة وأخلاق ومحكمات، وهي ليست من صنع العقل البشري ولا هي عرضة للاهتزاز؛ إذ تتميز بالاستقرار، وهي خاصية لا تتوفر في غيره من الديانات. وهنا، يصدق قول محمد الغزالي -رحمه الله-: "المجتمع الراسي على عقائده قد يصمد أمام الأهواء والفتن أمداً طويلاً."(١) ونجد كذلك أهمية تطبيق الفرائض والشعائر؛ لأن احترام الوقت وكيفية توزيعه بانتظام على مختلف الأعمال الدينية والدنيوية وتطبيق الفرائض والمحافظة عليها، يجعل الفرد من خلال ممارسته الفعلية يدرك أنّ ثمة قوانين وسنناً اجتماعية تحكم هذا الكون، وأنها تتميّز ببعدها النفسي والاجتماعي في العلاقة التي تربط الله الواحد الأحد والإنسان، فهي ضرورية لاتصال العبد بربه خاصة في الصلاة، وفي كل مظاهر الذكر كالتسبيح والتحميد والاستغفار والتهليل والتكبير وقراءة القرآن، فقد قال علماؤنا: "من أراد أن يكلم الله فعليه بالقرآن، ومن أراد أن يكلمه

(١) الغزالي، محمد. **دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين**، الجزائر: دار الكتب، ١٩٨٨م، ص٢٤٢.

الله فليقرأ القرآن."[1] أما إحياء الشعائر الدينية، كعيد الفطر وعيد الأضحى ومولد النبي ﷺ وذكرى عاشوراء، فإن لها بعداً علائقياً واجتماعياً عند اجتماع الأفراد والعائلات مع بعضهم بعضاً، فيكون التراحم والتكافل والتعاون، والمحافظة على الأسرة الممتدة، والعلاقة بين الجيران، وتماسك المجتمع أو الأمة.

والهدف من أصول الاستقرار الأسري، فهم السنن والقوانين التي تحكم الأنفس، وإعمار الأرض بالزواج وتكاثر النسل، كما جاء في آيات قرآنية كثيرة، نذكر منها قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣ ﴾ [الحجرات: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا لِّتَسۡكُنُوٓاْ إِلَيۡهَا وَجَعَلَ بَيۡنَكُم مَّوَدَّةٗ وَرَحۡمَةًۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ٢١ ﴾ [الروم: ٢١]. ومن بين السنن والقوانين التي تحكم الأنفس قوله ﷻ: ﴿ وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ٧ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا ٨ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ٩ وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ١٠ ﴾ [الشمس: ٧ - ١٠]. يفسر محمد راتب النابلسي هذه الآيات بقوله: "... فالإنسان زكّى نفسه حينما عرّفها بربّها، وزكّى نفسه حينما حمّلها على طاعته، وزكّى نفسه حينما تقربت نفسه إلى الله بالأعمال الصالحة، وزكّى نفسه حينما اتّصل بالله ﷻ. ومن ثمّ، الفلاح يجمع بين الدنيا والآخرة، والفلاح هو أن تحقق الهدف الذي خلقك الله من أجله، أو تدنسها بالمعاصي والآثام والانحرافات، تدنسها بالبعد عن الله، تدنسها بالتعاون مع الشيطان."[2] فمن مظاهر الأنفس: طبيعة العلاقة وحدودها بين الجنسين قبل الزواج وبعده، والحرص قبل الزواج على التعارف، والتكافؤ والتكامل في مقاييس الزواج بين الطرفين وبين العائلتين، من خلال عملية اختيار وانتقاء القرين/القرينة حسب المقاييس القاعدية المرغوب فيها للشخص المعني، كالدين والتدين المعتدل والحسب والنسب والجمال والمستوى التعليمي والمال... مع الأخذ بالحسبان

(١) بو عبد الله، سمير. "صول التربية القيّمة بين مقررات الشريعة ومطالب العصر"، ملتقى دولي حول الشباب بين الأصالة والمعاصرة، الجزائر، ٢٠٠٨م، ص١٤٥.

(2) http://www.nabulsi.com/blue/ar/art.php.

مواصفات الأهل في حدود الإمكان، والاستخارة والاستشارة بوصفهما أساسيين للمحافظة على الاختيار الأنسب للطرفين، وكذا لحفظ كرامة الفتاة واحترامها وتجنيبها كل شبهة أو فاحشة، بخلاف ما نلاحظه عند أسر أخرى تقوم بتشجيع أبنائها وبناتها على اللقاءات، بذريعة أنه تستحيل معرفة الشخص لأول وهلة، ممّا يوقعهم في مشكلات أو انحرافات فيما بعد.

٢- الثقافة:

تشكل الثقافة خلفية معرفية للإنسان والأسرة، فهي تُعبّر عن التراث المادي وغير المادي للمجتمع، ومقوّمات بناء الهوية الشخصية والوطنية كاللغة العربية والدّين والوطن، بالإضافة إلى اكتساب علوم ومعارف علمية وشرعية واجتماعية وإنسانية. ولا يحدث التكامل بين هذه المكونات الثقافية إلا إذا كان استنباط العبرة أو أخذ القدوة من تجارب الآخرين أو الذين سبقوا، بالإضافة إلى القيم والمعايير التي منبعها الدين والعادات والتقاليد والأعراف والعلوم والقوانين، التي نعتقد ونؤمن بها، فهي أساس السلوك الفردي والجماعي، ليكون لهما معنى أو العكس. وتظهر القيم بوصفها نتاجاً لعلاقة تفاعلية بين الفرد والمجتمع أو مجموعات وأخرى، فالحكم على تلك الفكرة أو ذلك الفعل أو اللفظ أو الشيء بأنه مرغوب فيه أو مرفوض، أو مسموح أو ممنوع، مقبول أو منبوذ، يخضع للتقييم الجماعي أو المجتمعي، الذي يتخذ منبع القيم مرجعيته، وتقوم المعايير بتجسيد أو ترجمة مختلف القيم -لأنها مجردة- بطريقة ملموسة في الأفكار والسلوك والتصرفات، أو شيء آخر. ويتمّ التركيز على قيم قاعدية في المحافظة على الأسرة، كتحمل المسؤولية والتراحم والتسامح ونبذ العنف والانحراف...

٣- الفكر:

ونعني به: ربط العقل بالوحي وتطبيق منظومة القيم الأخلاقية التي هي بمثابة مفاتيح التعامل مع الآخر.

٤- العاطفة:

وتمثل المشاعر والأحاسيس والغرائز المتوازنة، والمتميزة عن الحيوان بفضل توجيه العقل (الفكر). ويأتي عنصر الذكاء العاطفي الاجتماعي حصيلة للقيم والثقافة والفكر والعاطفة. تجدر الإشارة هنا إلى أن الطالب "المتكوِّن" في "الماستر" بتخصص علم الاجتماع العائلي والطفولة والعمل الاجتماعي، يكتسب مهارات وتدريبات في هذا العنصر، يتم توظيفها في أثناء عمله الاجتماعي، لمساعدة مختلف أفراد الأسرة على حل مشكلاتهم. لقد اجتهدنا في تركيب اصطلاح هذا العنصر الجديد ومن ثمّ تعريفه، فهو يتغذى من التجارب والقيم الأخلاقية والدينية والمعتقدات التي يكتسبها الفرد من محيطه الأسري أو من خارج محيطه، ليتحوّل إلى مهارة عالية تمكّن الفرد من التفاعل إيجابياً مع مختلف المواقف الحياتية، سواء داخل الأسرة أو خارجها، فيتعزز الاتصال والتقرب من الآخر أو الآخرين، ويتم تحويل مشاعره إن كانت سلبية إلى مشاعر إيجابية، ويتم تجديد حيوية العلاقة الزوجية عند فتورها، والارتباط بعلاقة قوية مع الأبناء خاصة في مرحلة المراهقة، فهي تجمع بين إدراكه العقلي الذي يؤهله لفهم ذاته وفهم الآخر، وتحكمه في عواطفه وتهذيبها لينسج علاقات إيجابية مع الآخرين، فيكون سعيه الدائم لتصحيح أخطائه أو أخطاء الطرف الآخر وسلبياته الانفعالية أو السلوكية، ومحاولة تغييرها بالحوار والمناقشة.

٥- المنهج:

ويتخلل كل عنصر من العناصر السابقة في أثناء القيام بوظيفته؛ أو بعبارة أخرى هو الطريقة العملية المستمرة لإعادة ترتيب الأولويات عند بناء الإنسان، من حيث استقامته وتقواه، ليصبح سلوكه الاجتماعي إيجابياً في المجتمع، وليكون في النهاية عنصر التجديد الذي يجمع بين آليات عدّة مكملة التأصيل والتواصل، والتجديد المستمر للذات، والتثاقف والتأقلم مع مختلف التغيرات التي يعرفها المجتمع والعالم.

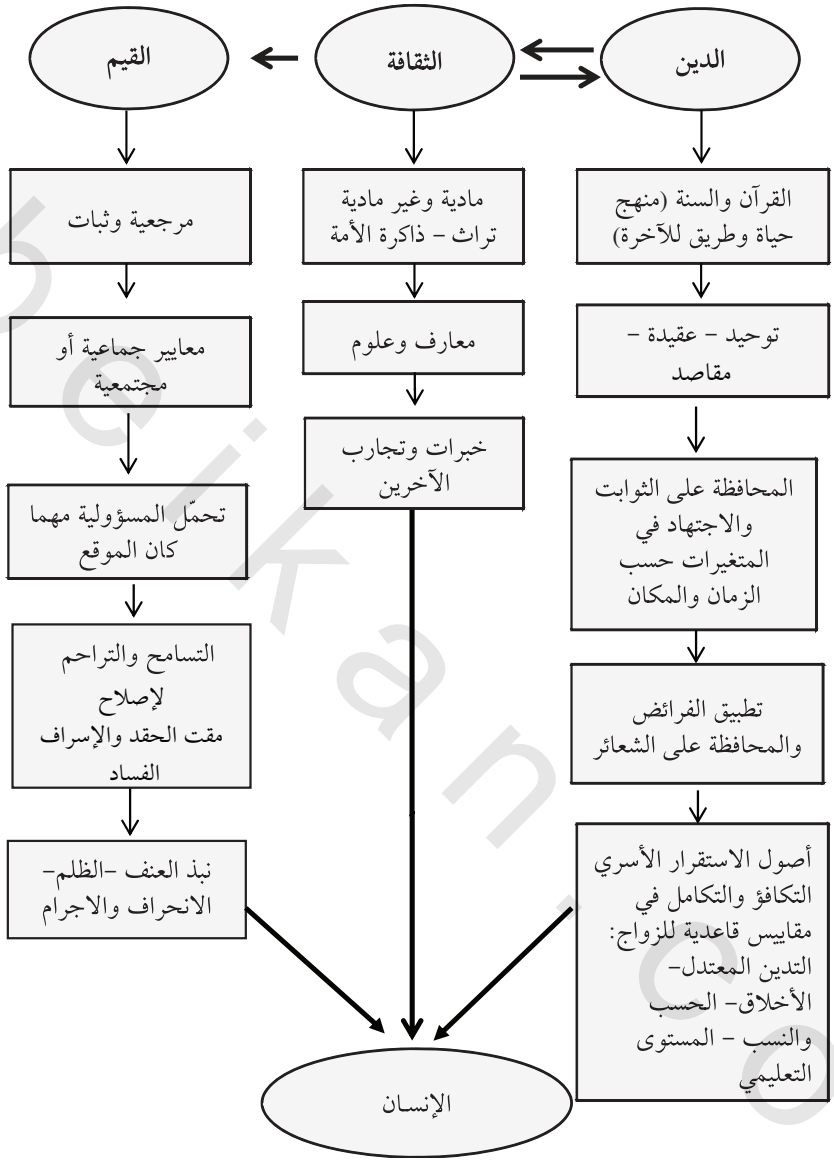

المخطط الأول: يمثل عناصر الخلفية المعرفية ودورها في المحافظة على الأسرة والبناء المجتمعي والحضاري.

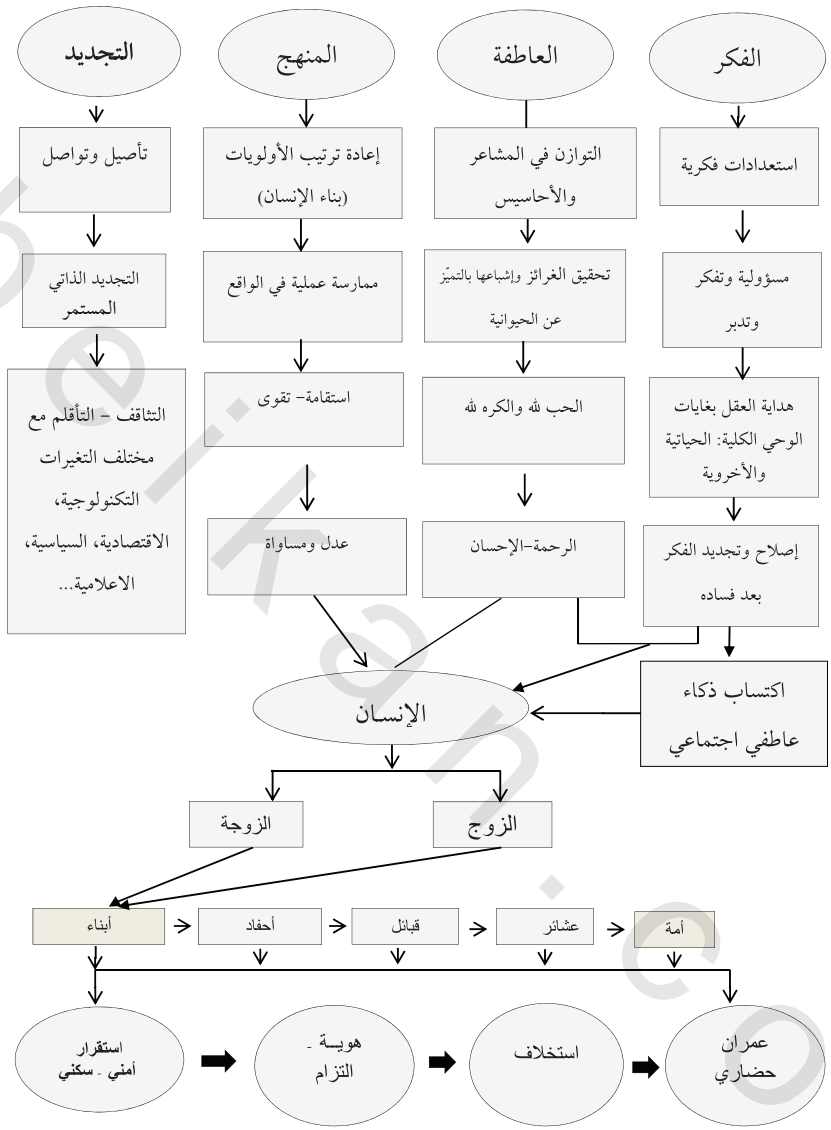

المخطط الثاني: يمثل العناصر الأساسية الأخرى المكملة للخلفية المعرفية ودورها في المحافظة على الأسرة والبناء المجتمعي والحضاري

سابعاً: أهمية تدريس علوم الاجتماع العائلي والطفولة والعمل الاجتماعي للتماسك الأسري والمجتمعي:

١- مدى اهتمام المجتمعات العربية بعلم الاجتماع العائلي:

ساد علاقة المجتمعات العربية واهتمامها بعلم الاجتماع العائلي تطور بطيء منذ الستينات إلى يومنا، واتبع العلماء والباحثون العرب الانطلاقة والطرح والمعالجة نفسها التي ظهرت بها الدراسات الغربية في هذا العلم، "لتكوين" أغلب علماء الاجتماع العرب في جامعات أجنبية؛ لأن بلدانهم الأصلية آنذاك لم تكن تتوفر على مؤطرين عرب. إلا أننا لاحظنا أنه حتى بعد عودتهم إلى بلدانهم واشتغالهم بالتدريس في الجامعات ثمّ بالبحث،لم يجتهدوا في إيجاد نظريات خاصة ببلدانهم؛ بل كانوا يقومون باستمرار باجترار النظريات الغربية، فضلاً عن أن علم الاجتماع العائلي لم يكن تخصصاً مستقلاً وقائماً بذاته في إطار علم الاجتماع، بخلاف ما نجده في التخصصات الأخرى كعلم الاجتماع الريفي، والحضري، والصناعي (العمل والتنظيم). ولم يكن الاهتمام به في المجتمعات العربية التي عرفت تطوراً في ميادين معينة خاصة في الميدان الصناعي. وكانت الاستراتيجيات السياسية مرتبطة بالجانب الاقتصادي دون الاهتمام بالجانب الاجتماعي.

إن تمايز الخيارات السياسية في بلدان الوطن العربي عكس طبيعة البرامج المرغوب في تدريسها -دون غيرها- اهتماماً كبيراً بالعلوم التقنية والطبيعية والرياضية على حساب العلوم الاجتماعية والإنسانية. فلو دققنا في "تكوين" المتخرجين من أطباء وصيادلة ومهندسين وإطارات ومخططي استراتيجيات السياسات الاجتماعية، لوجدنا فراغاً علمياً في تكوينهم؛ فالجانب التقني وحده لا يكفي في استثمار الموارد البشرية دون الجانب "السوسيولوجي" و"السيكولوجي" في التكوين، وبعبارة أخرى: حتى يتعاملوا مع الآخرين أو يخططوا للنهوض بمجتمعهم وتطويره الحضاري، فلا بدّ لهم من خلفية معرفية

تنظم نسيج العلاقات الاجتماعية وكيفية ضبطها وتقويمها عند انحرافها عن الهدى، ومن ثمَّ لن يتحقق ذلك دون الاهتمام بمؤسسة الأسرة -من خلال هذا التخصص- وتطويرها ودراسة معاناة أفرادها ومشكلاتهم، خاصة وأنها الآن تدق ناقوس الخطر في بعض المجتمعات؛ لابتعادها عن وظائفها الأساسية، وجهل حقيقة وجود الإنسان على الأرض، لأسباب منها: بروز الفردانية وتحقيق الحق الطبيعي، وعدم تحمل مسؤولية التربية والابتعاد عن مفهوم الأسرة الإنسانية وتركيبتها.

٢- مصطلح علم الاجتماع العائلي والطفولة بدلاً من علم الاجتماع الأسري:

لقد راعينا الدقة حتى في المصطلحات المستعملة؛ فقد وظَّفنا مصطلح علم الاجتماع العائلي الذي يدلّ على العائلة بمعناها الواسع في الإسلام، وهو ما نعني به في عصرنا الأسرة الممتدة والأسرة النواتية، خلافاً لما تداوله المختصون لمصطلح علم الاجتماع الأسري -ذي المعنى المحدود- الذي ينحصر في الأسرة النواتية بمعناها الضيق (زوجان وأبناء غير متزوجين يعيشون معاً تحت سقف واحد)، في حين أن هذه الأخيرة في المجتمعات المسلمة مع استقلاليتها في السكن إلا أنها ترتبط مضموناً، سواء بممارساتها الدينية أو بعلاقاتها الاجتماعية بالأقارب (العائلة الكبيرة سواء من جهة الزوج أو الزوجة).

كنا حرصين أيضاً -ولسبب معرفي ومنهجي عند بناء هذا التخصص ومهامه العلمية العملية- على إضافة مصطلح "الطفولة" لعلم الاجتماع العائلي، وهذا الأخير الذي يهتم بدراسة مشكلات أفراد العائلة (المرأة والشاب والشيخ وذي الحاجة...) وحلّها من خلال ربط مؤسسة الأسرة بمختلف المؤسسات الحكومية المحلية والوزارات، لإحداث التكامل والتعاون، للقضاء على مختلف الأمراض الاجتماعية، ليكون بموازاةٍ ذلك التركيز على مرحلة الطفولة (رجال ونساء المستقبل)، لأنها تمثل بناء الإنسان وطبيعة ظروف هذا البناء. فإن انطلقت

من خلفية معرفية –سبق وأن قدمناها– وظروف مادية جيدة تقلصت الأمراض الاجتماعية، وتقدم المجتمع ووفر طاقته ووقته وماله للوصول إلى الركب الحضاري. وإن كان الإهمال واللامبالاة والاهتمام بقضايا أخرى تفاقمت الأمراض وتراجعت تنمية المجتمع وأدخل في مصاريف لامتناهية وديون تعجز عن القضاء على مختلف الأمراض الاجتماعية والصحية.

إن هذا التخصص الذي أنشأناه يُدرّس الآن في الجامعات الجزائرية، وهو يمر بمرحلتين حسب التدرج الأكاديمي والمنهجي للمعارف وتطبيقاتها أو استخداماتها الميدانية، لحل مشكلات الممارسة المهنية للطالب المتخرج (حيث هناك مرحلة الليسانس أو ما تسميه بعض الجامعات بكالوريوس، ومدتها ثلاث سنوات؛ سنتان: الجذع المشترك، وسنة للتخصص) وهو ما أطلقنا عليه "علم الاجتماع العائلي والطفولة"، ثمّ من خلال نجاح الطالب في المنافسة يمر بمرحلة "الماستر" (سنتان من التكوين التطبيقي المكثف، مع تقديم أطروحة الماستر في الطور الأخير) وأسميناها "علم الاجتماع العائلي والطفولة والعمل الاجتماعي"؛ لأننا نزعم أن هذا التخصص أشمل وأوسع من الخدمة الاجتماعية أو الإرشاد النفسي، وأن هذا الأخير هو إحدى الوحدات التطبيقية الأساسية في برنامج "الماستر" الذي سطرناه، وأطلقنا على هذه الوحدة "تقنيات الإرشاد الأسري (النفسي الاجتماعي)"، مع العلم أن الطالب في مرحلة "الماستر" يزداد ثراءً علمياً نحو: الأهداف العلمية لمخبر الأسرة والتنمية والوقاية من الانحراف والإجرام.

٣- أهمية التخصص الأكاديمي "علم الاجتماع العائلي والطفولة والعمل الاجتماعي":

لقد سعينا أن يكون هذا التخصص الدراسي الجديد متناسباً والأهداف والتحديات الكبرى للأسرة المسلمة، سواء من حيث طبيعة تكوين الطالب وإكسابه مهارات فكرية واجتماعية ومهنية عالية للعمل مباشرة مع مشكلات

الأسر والأفراد، أو من حيث التنسيق بين مؤسسة الأسرة ومختلف المؤسسات، بهدف حل مختلف المشكلات.

إن ما تشهده مختلف المجتمعات اليوم من تفاقم للأمراض الاجتماعية واختلال للقيم أو اللامعيارية مثل تراجع الأداء التربوي للوالدين، والتسرب المدرسي، وإهمال الوالدين، وتوسع نسبة الأطفال غير الشرعيين، والأمهات العازبات، والمخدرات، واعتداء الفروع على الأصول، والعنف ضد المرأة، والعنف ضد الأطفال، والانحراف بمختلف أشكاله، والخيانة الزوجية... جعل مختلف الجهات الرسمية -نسبياً- تدرك أن نجاح السياسات وتحقيق أي تخطيط استراتيجي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لا يتمّ إلا بالبحوث والدراسات التي تجري على الأسرة بوصفها مؤسسة قاعدية للمجتمع الذي يصلح أفراده بصلاحها ويفسد بفسادها، ومن ثمّ، نلاحظ الهوة بين المجتمعات العربية والمجتمعات الغربية في مدى نجاح سياساتهم، فهم قد أدركوا مدى أهمية المختص الاجتماعي في توجيه المجتمع وسياساته. كما أن مدى إدراك كل مجتمع لأهمية علم الاجتماع العائلي والعمل الاجتماعي -للوقوف على مواطن الخلل في السلوك الاجتماعي وفعاليته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وكيفية الالتحاق بالركب الحضاري للدول المتقدمة، أو تهميش أهميته في وضع السياسات الاجتماعية للمجتمع- يتوقف على مدى عمق تفكيره المعرفي وبعد نظرته لمستقبل أمته والمحافظة عليها، فإذا كان المريض يحتاج إلى الطبيب المختص لتشخيص حالته وتقديم الدواء المناسب له، فإن مشكلات الأسرة والمجتمع تحتاج هي الأخرى لأخصائي اجتماعي متمرن مختص في الأسرة والطفولة والعمل الاجتماعي. إن غياب هذا التخصص لا يعني وجود المشكلات في المجتمع فقط، بل إن غيابه قد يزيد من تفاقمها كذلك، خاصة إذا لم توظف معطياتها المعرفية والعلمية في السياسات الاجتماعية عند التخطيط لاستراتيجياتها التنموية قصيرة المدى أو البعيدة.

٤- أهداف هذا التخصص الجديد:

كان انشغالنا كبيراً بواقع المجتمعات العربية -وخاصة مجتمعنا الجزائري-، ومكانة العائلة والأسرة فيه، وطبيعة خلفيتها المعرفية، وما يترتب عليها من ظواهر تساعد في نهوض أمتنا العربية المسلمة، فوضعنا برنامجاً علمياً أكاديمياً خاصاً، وبتوفيق من الله أصبح هذا التخصص -الآن- قائماً بذاته على مستوى الجامعة الجزائرية منذ سنة ٢٠١٠م، وقد توسع انتشاره في جامعات أخرى عبر الوطن، لأن معلوماته شاملة لكل المجالات. ويكتسي هذا التخصص أهمية كبرى نظراً للرهانات المعاصرة، التي تربط مؤسسة الأسرة بمختلف المنظمات والمؤسسات المجتمعية -وخاصة في مجتمعنا الجزائري- في ظل مختلف التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية، انطلاقاً من أن الأسرة أساس بناء السلوك الاجتماعي الذي يظهر على نحو ملموس في طبيعة تربية الفرد، ومدى فعاليته في تسيير إنجاح تلك المنظمات والمؤسسات، فهو لا يعتمد فقط على الإحصائيات والأرقام لدراسة الواقع الأسري وظواهره المختلفة بقدر ما يُعلّم الطالب كيف ينطلق من فهم السنن الكونية وسيرورة الظواهر الاجتماعية وربطها بالوحي والعقل، فيدرس الواقع كما هو، ويحاول أن يصل أو يكتشف آليات ملموسة للمحافظة على الأسرة واستقرارها والحدّ من مشكلاتها، والوصول إلى تفسيرات وتحليلات "سوسيولوجية" (كيفية وكمية معاً) ترتكز على الطابع العلمي والموضوعي، مُطّلعاً على التراكمات المعرفية والنظريات السابقة من جهة، ومُبدعاً لنظريات جديدة خاصة بمجتمعه الذي يعيش فيه من جهة أخرى. وسيساهم هذا التخصص الجديد -من خلال استثمار موارد بشرية متخصصة ذات كفاءة ومهارات "سوسيولوجية"- في وضع "استراتيجيات" فعالة تخدم السياسات الاجتماعية أو الخطط التنموية، مثلما هو موجود في الدول المتقدمة؛ إذ سيهتم بالدراسات الأسرية وبمرحلة الطفولة معاً، لأن طبيعة استقرارهما النفسي والاجتماعي سينعكس -سلباً أو إيجاباً- على تطور المجتمع وعلى مدى نجاح تلك السياسات الاجتماعية.

إن معارف هذا التخصص ضرورية في كل العلوم الانسانية والاجتماعية، بما فيها تخصصات علم الاجتماع (ديموغرافي، ريفي، حضري، تربوي، ثقافي، صناعي...)، ولا يمكن أن تستغني عن موضوع منه، لأن لها علاقة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الأسرة، ومن ثمَّ كانت أهداف هذا التخصص على النحو الآتي:

- تقديم خبرات "سوسيولوجية" للوقاية من الأمراض الاجتماعية والحدّ منها، بالتعاون مع مختلف الوزارات والقطاعات، بوضع "استراتيجيات" ناجحة وفعالة تخدم السياسات الاجتماعية والتنموية، انطلاقاً من طبيعة الأسر.
- تحليل تأثير الإعلام في ثقافة الأسرة وتصوراتها، ومدى تركيز وسائل الإعلام على خصوصية الأسرة العربية وانشغالاتها المتغيرة، وقدرتها على نجاعة التسيير والتخطيط الأسري.
- وضع اقتراب "سوسيو-صحّي" لفئتي ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين داخل الأسرة والعناية بهم، والكشف عن التمثّلات الاجتماعية، و"استراتيجيات" التكفّل الأسري بالتنسيق مع القطاع الصحي وشبكة الدعم الاجتماعي.
- الكشف عن أشكال الانحراف وأسبابه وعن الجريمة التي استفحلت في مجتمعنا، ومحاولة وضع خطط وقائية، انطلاقاً من الأسرة، للمساهمة في الحدّ من المشكلات السلوكية للأفراد من مختلف الفئات الاجتماعية.
- التوصل إلى بناء نموذج تأصيلي متميز -يمكن تعميمه على المجتمعات- لإنجاح مشروع تربوي ثقافي اجتماعي سياسي ترفيهي متجدد، يواكب مختلف التغيرات المعاصرة وفق السلوك الحضاري المتمسك بمقومات مجتمعه (هويته الوطنية والقومية).

٥- أين يعمل الطالب بعد تخرجه؟

صحيح أن هذا التخصص الأكاديمي الجديد ينبثق من فرع علم الاجتماع، لكنه يختلف عن هذا الأخير كونه يجمع بين الجانب المعرفي النظري والجانب التطبيقي الميداني، الذي من خلاله يتدرب الطالب -المتكِّون- على حل مختلف المشكلات التي تعترض الفئات الاجتماعية (المرأة والطفل والمراهق والشاب وذي الحاجات وكبير السن) سواء داخل الأسرة أو بين الأسرة ومختلف المؤسسات (القضائية والتعليمية والصحية والإعلامية وغيرها) بعد تشخيصه للمشكلات وفهم أسبابها عن طريق التربصات والبحوث الميدانية، ليصبح ذا مهارة عالية بعد تخرجه، للولوج في عمله الاجتماعي بالتنسيق مع المؤسسات المستهدفة المذكورة آنفاً. ويكتسب الطالب مهارات ومعارف "سوسيولوجية" ومنهجية متجددة ذات فعالية في سوق العمل، تمكنه من القيام بالبحوث العلمية التي تعمل على تسهيل اندماجه المهني في مختلف المؤسسات التربوية والمنظمات (التعليمية والصحية والدينية والبيئية والقضائية ومصلحة السجون والإعلامية) أو في مراكز ومخابر البحث. ويتدرب الطالب على الفهم الموضوعي للواقع الأسري (الجزائري) ولعوامل استقراره -سواء في الريف أو في الحضر- من حيث: فهم الحقوق، والتناقضات القيميّة والمعيارية التي تظهر في السلوك، وأشكال الانحراف والإجرام، وتأثير الوسائل التكنولوجية والإعلامية...، كما يكسب معارف أخرى مكملة لمعارفه السابقة عن البيئة والصحة، وفهم مكانة فئات اجتماعية أخرى ككبار السن وذوي الحاجات والمرضى بأمراض مزمنة (خاصة المرأة) والتعرف على وضعيتهم بغية عدم تهميشهم في أسرهم والمجتمع.

ويُعدُّ هذا المتخرج وسيطاً يدرس الأفراد ويرشدهم، ويقدم حلولاً بالتعاون مع مختلف المنظمات والمؤسسات والمراكز التابعة للدولة للمحافظة على الأسرة ودورها واستقرارها، وللقضاء على مختلف الأمراض الاجتماعية

والانحرافات والمشكلات، ومن ثمّ، قمنا بتقسيم الطلبة حسب المؤسسات والمراكز حسب ما يلي:

- مختص (في علم الاجتماع العائلي والطفولة) في الاستشارات الأسرية والمجالس القضائية.
- مختص (في علم الاجتماع العائلي والطفولة) في توجيه السلوك الاجتماعي للأطفال والمراهقين في مختلف المؤسسات التربوية من خلال دراسة محيطهم المدرسي وواقع أسرهم وتوجهاتها، وحل مشكلاتهم بالتنسيق مع الأسرة والمؤسسات التعليمية.
- مختص (في علم الاجتماع العائلي والطفولة) في مراكز الأمن، لتوجيه الأبناء -وبخاصة البنات- وإعادة إدماجهم في أسرهم عند الهروب من البيت قبل الوصول إلى محاكمتهم؛ ودراسة وفهم وضعية الفتاة والمرأة والطفل، والتعاون مع هذه المؤسسات للحدّ من استخدام أسرهم العنفَ ضدهم.
- مختص (في علم الاجتماع العائلي) داخل السجون ومراكز إعادة التربية للإرشاد الأسري، لإعادة إدماج النزلاء في أسرهم والمجتمع بعد محاكمتهم، وعدم تهميشهم، وتوجيه سلوكهم الاجتماعي نحو الإيجابية.
- مختص (في علم الاجتماع العائلي) بالتنسيق مع وزارتي التضامن والأسرة والصحة، للتكفل بكبار السن وذوي الحاجات وبمرضى الأمراض المزمنة (خاصة المرأة)، والعمل على عدم تهميشهم معنوياً واجتماعياً في الأسرة والمجتمع، وذلك من خلال دوره وسيطاً (همزة وصل) بين الأسرة والمصحات الاستشفائية والمؤسسات الأخرى.
- مختص (في علم الاجتماع العائلي والطفولة) في توجيه المرشدين والمرشدات بالمؤسسات الدينية في المجال الأسري حول توعية الجنسين

معاً، وتقليص نسبة الطلاق، والسلوك المعتدل في العلاقات الأسرية والاجتماعية.

- مختص (في علم الاجتماع العائلي والطفولة) في المراكز الثقافية والترفيهية والسياحية والرياضية، يعمل وسيطاً بين المراكز والأسرة، للكشف عن اهتمامات أفراد الأسرة الثقافية والترويحية، وتوسيع إدماج الجنسين في الرياضة مهما كان عمرهم.
- مختص (في علم الاجتماع العائلي والطفولة) للقيام بحصص تحسيسية وتوعوية للأسرة والمجتمع بمختلف الانشغالات أو القضايا الأسرية -عبر الإذاعات وقنوات التلفزيون- للمساهمة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

خاتمة:

تختلف الأسرة العربية اليوم عما كانت عليه في السنوات الماضية، نظراً لحجم التغيرات السريعة التي تؤثر فيها وتتأثر بها كالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية السياسية...؛ فهي مؤسسة قاعدية لا تضاهيها أية مؤسسة أخرى أو منظمة يحتاجها الأفراد -مهما كانت وضعيتهم أو عمرهم- لحمايتهم نفسياً واجتماعياً، وحماية مقوماتهم وهويتهم الوطنية والقومية، وتحتاجها الدولة لإنجاح كل مشروع حضاري وتنموي في المجتمع. ولذا، كان لا بدّ من الاعتناء بها ومساعدتها وتشجعيها، فمن دونها لا يكون للإنسان والمجتمع معنى. لقد حرصنا على إيجاد آليات للمحافظة عليها نظراً لتفاقم الأمراض الاجتماعية، وذلك من خلال الاجتهاد في إرساء تخصص جديد، هو علم الاجتماع العائلي والطفولة. وقمنا بإعداد حصيلة تحليلية لكل الأعمال الغربية والعربية، وبيّنَّا الثغرات التي وقع فيها علماء الاجتماع والباحثون، من خلال تركيزنا على الخلفية المعرفية التي قمنا بشرحها وتقديم عناصرها من خلال المخطط الأول ثمّ الثاني، وفيها أظهرنا أهم تلك العناصر التي استنبطناها ووجدناها من أهم المقومات القاعدية والضوابط والآليات التي تحافظ على دور الأسر واستقرارها

وتحدياتها المعاصرة، وهي الدين والثقافة والقيم والفكر والعاطفة، وركزنا على الذكاء العاطفي الاجتماعي للإنسان (رجلاً وامرأة) ودوره في المحافظة على استقرار الأسرة. فالخلفية المعرفية تبرز في نمط حياة الأفراد وفق منهج منظم يربط بين الكون الطبيعي وسنن الوجود، وكيف تنعكس منظومتها القيمية ومعاييرها على السلوك الفردي والجماعي داخل الأسرة وخارجها، على أساس الهدى عملاً وتطبيقاً، بالرغم من المحيط الاجتماعي (المتناقض) الذي يعيشون فيه، فانطلقنا من التجربة العمَلية للمتخرجين من الطلبة الذين لديهم تكوين متكامل، ومهارات معتبرة تمكنهم من أن يصبحوا وسطاء بين المجموعات الأسرية ومختلف المنظمات للتوجيه والإرشاد، ومعالجة مختلف المشكلات الأسرية.

وتظهر هذه المساهمة في إطلاع الباحثين الآخرين على أهمية هذا التخصص الجديد وبرنامجه التأصيلي، وتكشف عن فعالية التصور المعرفي الذي انطلقت منه مواده، وما تكوّن عليه المتخرجون من أخصائيين اجتماعيين ذوي كفاءات ومهارات، بحيث يعملون وسطاء بين الأسرة ومختلف المؤسسات (كالمدارس بمختلف أطوارها، ورياض الأطفال والمستشفيات ومراكز إعادة التربية والمحاكم ومراكز ذوي الحاجات ومراكز الأمن ...). وهذا التكوين المتميز علمياً ومعرفياً –والذي من ثمراته تخريج دفعات ذات مهارات وكفاءات علمية معتبرة في مختلف المجالات المرتبطة بالأسرة والطفولة– ينمي قدرات الطالب ويربط بين تحليل الواقع الاجتماعي بالخلفية المعرفية، ويؤهله للولوج في الميدان للوصول إلى تفسيرات وتحليلات "سوسيولوجية" ترتكز على الطابع العلمي والموضوعي، وتطلعه على التراكمات المعرفية والنظريات السابقة من جهة، والنظريات الجديدة الخاصة بمجتمعه. وسيساهم هذا التخصص من خلال استثمار موارد بشرية متخصصة ذات كفاءات ومهارات "سوسيولوجية" في وضع استراتيجيات فعالة تخدم السياسات الاجتماعية والخطط التنموية في الدول العربية، ومن ثمّ، فإن هذه المساهمة المتواضعة قد تفتح للباحثين

-كذلك- آفاقاً مستقبلية جديدة خاصة في حقل علم الاجتماع، ومن جهة أخرى، قد يتوصلون إلى إيجاد أو إضافة آليات عمَلية أخرى انطلاقاً من الواقع العربي. وثمة توصيات يقررها البحث من أهمها:

- العمل على إصدار مجلة علمية متخصصة تهتم بمختلف القضايا الأسرية حسب كل بلد.
- ضرورة تدريس علم الاجتماع العائلي والطفولة في مختلف الجامعات لكل التخصصات الجامعية.
- الاهتمام بإدخال هذا التخصص، وعدّه من التخصصات الرئيسة في علم الاجتماع.
- تفعيل قوى التواصل بين الأسرة ومختلف المؤسسات الاجتماعية (التعليمية والاقتصادية والإعلامية...) حتى يحدث التكامل بينها وبينهم، وتنجح تربية الأبناء من خلال تخريج أخصائيين في تخصص علم الاجتماع العائلي والطفولة.
- ضرورة توظيف الأخصائي الاجتماعي في مختلف المؤسسات للقيام ببحوث ودراسات على مختلف الظواهر.
- إعادة تفعيل القيم الدينية وحقائق الإعجاز العلمي في مجال الأسرة خاصة عند فئة الشباب.
- إعداد برامج أو تدريبات خاصة بتكوين الأمهات والآباء قبل الزواج.
- توعية الزوج والزوجة بأهمية المحافظة على الأسرة عن طريق الحصص التحسيسية في وسائل الإعلام.
- ضرورة تقديم مساعدات مادية للأسر التي ترعى مسنّين من قبل الهيئات الحكومية التي لها علاقة بالصحة أو الأسرة أو السكن.

ملاحق:

ملحق رقم (١)

بداية التخصص الخاص بالليسانس في علم الاجتماع العائلي والطفولة في الـسداسي الخامس بعد الجذع المشترك (للعلوم الاجتماعية):

وحدة التعليم	الحجم الساعي الأسبوعي	الحجم الساعي السداسي				المعامل	الأرصدة	نوع التقويم	
	١٤-١٦ حصة	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			متواصل	امتحان
وحدات التعليم الأساسية									
مدخل علم الاجتماع العائلي والطفولة	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٣	٠٢	X	X
التحليل السوسيولوجي للأسرة الجزائرية	٢٢،٥	ساعة ونصف				٠٥	٠٣	X	X
أصول الاستقرار الأسري	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٦	٠٤	X	X
التحليل السوسيولوجي لقانون الأسرة	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٥	٠٣	X	X
وحدات التعليم المنهجية									
ملتقى التدريب على البحث ١	٢٢،٥	ساعة ونصف				٠٣	٠٣	X	X
وحدات التعليم الاسكتشافية									
الأمراض الاجتماعية وأشكال الانحراف في المجتمع	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٢	٠٣	X	X
المرأة وعلاقتها بمختلف القضايا المجتمعية	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٢	٠٣	X	X

وحدة التعليم الأفقية									
التدريب على SPSS	٢٢،٥			ساعة ونصف	٠٢	٠٢	٠١		X
لغة أجنبية	٢٢،٥		ساعة ونصف		٠٢	٠٢	٠١		X
مجموع السداسي ٥	٣١٥	١٥٧،٥	١٣٥	٢٢،٥	٢٣	٢٣	٣٠		

ليسانس علم الاجتماع العائلي والطفولة السداسي السادس (ليكون بعده ٤ سداسيات الماستر):

وحدة التعليم	الحجم الساعي الأسبوعي	الحجم الساعي السداسي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
	١٤-١٦ حصة	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			متواصل	امتحان
وحدات التعليم الأساسية									
نظريات علم الاجتماع العائلي	٢٢،٥	ساعة ونصف				٠٤	٠٥		X
التنشئة الاجتماعية ومؤسساتها	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٣	٠٤	X	X
مهارات التواصل الأسري	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٤	٠٥	X	X
التحليل السوسيولوجي لقانون حقوق الطفل	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٣	٠٤		
وحدات التعليم المنهجية									
ملتقى التدريب على البحث٢	٢٢. ٥	ساعة ونصف							X

وحدات التعليم الاستكشافية									
الأسرة والرعاية الصحية والبيئية	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٣	٠٣	X	X
وحدة التعليم الأفقية									
تربص ميداني + مذكرة التخرج	٤٥			ساعة ونصف	ساعة ونصف	٠٥	٠٦	X	X
مجموع السداسي ٦	٢٧٠	١٣٥	٩٠	٢٢،٥	٢٢،٥	٢٥	٣٠		

ملحـــق (٢)

برنامج الماستر: علم الاجتماع العائلي والطفولة والعمل الاجتماعي (السداسي الأول)

وحدة التعليم	الحجم الساعي الأسبوعي	الحجم الساعي السداسي				المعامل	الأرصدة	نوع التقويم	
	١٤-١٦حصة	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			متواصل	إمتحان
٢٥	12	10	10	10	10	11	11	10.5	10.5
وحدات التعليم الأساسية									
مقاربة سوسيولوجية جديدة لعلم الاجتماع العائلي ١	٢٢،٥	ساعة ونصف				٠٣	٠٤		X
العمل الاجتماعي	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٢	٠٣	X	X
آليات الاستقرار الأسري	٢٢،٥	ساعة ونصف				٠٤	٠٤		X
الصحة والأمومة والطفولة ١	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٤	٠٦	X	X

openkan.com

وحدات التعليم المنهجية									
منهجية متخصصة١	٢٢. ٥	ساعة ونصف				٠٣	٠٣		X
وحدات التعليم الاستكشافية									
التغير الاجتماعي والأسرة	٢٢،٥	ساعة ونصف				٠٢	٠٣	X	X
الأمراض الاجتماعية وأشكال الانحراف في المجتمع	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٤	٠٢	X	X
تقنيات الإرشاد الأسري ١	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٣	٠٣	X	X
وحدة التعليم الأفقية									
الاحصاء ١	٢٢،٥			ساعة ونصف		٠٢	٠١		X
لغة أجنبية (فرنسية)	٢٢،٥		ساعة ونصف			٠١	٠١		X
مجموع السداسي ١	٣١٥	١٥٧،٥	١٣٥	٢٢،٥		٢٨	٣٠		

برنامج الماستر: علم الاجتماع العائلي والطفولة والعمل الاجتماعي (السداسي الثاني)

وحدة التعليم	الحجم الساعي الأسبوعي	الحجم الساعي السداسي				المعامل	الأرصدة	نوع التقويم	
	١٤--١٦ حصة	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			متواصل	إمتحان
وحدات التعليم الأساسية									
مقاربة سوسيولوجية جديدة لعلم الاجتماع العائلي ٢	٢٢،٥	ساعة ونصف				٠٤	٠٣		X

obeikan.com

الصحة والأمومة والطفولة ٢	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٦	٠٤	X	X
الأسرة ووسائل الاتصال والإعلام	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٥	٠٢	X	X
الجندر، المرأة والقضايا المعاصرة	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٤	٠٢	X	X
وحدات التعليم المنهجية									
منهجية متخصصة ٢	٢٢. ٥	ساعة ونصف				٠٣	٠٣		X
وحدات التعليم الاستكشافية									
التربية الأسرية والمهارات الوالدية الفعالة	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٣	٠٣	X	X
تقنيات الإرشاد الأسري ٢	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٣	٠٣	X	X
وحدة التعليم الأفقية									
لغة إنجليزية	٤٥		ساعة ونصف			٠١	٠٢		X
مجموع السداسي ٢	٣١٥	١٥٧	١٣٥			٢١	٣٠		

برنامج الماستر: علم الاجتماع العائلي والطفولة والعمل الاجتماعي (السداسي الثالث)

وحدة التعليم	الحجم الساعي الأسبوعي	الحجم الساعي السداسي				المعامل	الأرصدة	نوع التقويم	
	١٤--١٦ حصة	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			متواصل	إمتحان
وحدات التعليم الأساسية									

التعامل مع مشكلات الأطفال والمراهقين	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٣	٠٥	X	X
إرشاد الأسر ذوي الحاجات الخاصة	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٣	٠٤	X	X
إرشاد أسر المدمنين على المخدرات	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٣	٠٦	X	X
مهارات إرشاد كبار السن	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٣	٠٤	X	X
وحدات التعليم المنهجية									
منهجية متخصصة ٣	٢٢.٥	ساعة ونصف				٠٢	٠٣		X
وحدات التعليم الاستكشافية									
مشكلات العلاقات الزوجية وأساليب مساعدة التربية	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٢	٠٣	X	X
التعامل مع العنف	٤٥	ساعة ونصف	ساعة ونصف			٠٢	٠٣	X	X
لغة أجنبية (إنجليزية)	٢٢،٥		ساعة ونصف			٠١	٠٢		X
مجموع السداسي٣	٣١٥	١٥٧،٥	١٥٧،٥			١٩	٣٠		

برنامج الماستر: علم الاجتماع العائلي والطفولة والعمل الاجتماعي (السداسي الرابع والأخير): تربص في مؤسسة اجتماعية، وقيام الطالب بإنجاز بمذكرة التخرج ومناقشتها من قبل لجنة من الأساتذة:

	الحجم الساعي الأسبوعي	المعامل	الأرصدة
العمل الشخصي	٤٥	٠٣	٠٦
التربص في المؤسسة	٤٥	٠٤	٠٥

obeikan.com

الملتقيات	٤٥	٠٣	٠٤
مذكرة التخرج	٠٤	٠٦	١٥
مجموع السداسي ٤	١٣٩	١٦	٣٠

حوصلة شاملة للتكوين:

ح س / و ت	الأساسية	المنهجية	الاستكشافية	الأفقية	المجموع
محاضرة	٢٧٠	٦٧,٥	١٥٧,٥	/	٤٩٥
أعمال موجهة	٢٠٢,٥	٦٧,٥	١٣٥	٦٧,٥	٤٧٢,٥
أعمال تطبيقية	/	/	/	٢٢,٥	٢٢,٥
عمل شخصي	/	٤٥	/	٤٥	٩٠
مذكرة	/	٢٢,٥	/	٢٢,٥	٤٥
المجموع	٤٧٢,٥	١٠٣٥	١٦٢٠	١٩٣٥	١١٢٥
الأرصدة	٥٥	٢٤	٢٠	٢١	١٢٠
٪ الأرصدة لكل وحدة تعليم	٪٤٥,٨٣	٪٢٠	٪١٦,٦٦	٪١٧,٥	٪١٠٠

obeikan.com